

# بيان صحفي أوروبا يمكنها تمهيد الطريق للمساءلة عن التعذيب الذي ارتكبه الحكومة السورية

sl-center.org/archives/1302

Anwar Bounni

21 نوفمبر، 2019



قادة مخابرات الأسد تحت المجهر: الناجون/ات من التعذيب في معتقلات الحكومة السورية يقدمون شكوى جنائية في النرويج

أوسلو، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: يمكن للمحاكمات والتحقيقات في أوروبا أن تمهد الطريق لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السورية. حيث تقدم خمسة من الناجين/ات من التعذيب، في أوسلو – النرويج، بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني، تهم جنائية تتضمن جرائم ضد الإنسانية، ضد 17 من كبار المسؤولين في الجهاز الأمني. وقعت الجرائم المفصلة في الشكوى في 14 مركز احتجاز في جميع أنحاء سوريا، ونفذها مسؤولون لهم علاقة مباشرة بالمخابرات العسكرية والمخابرات العامة والأمن السياسي والجنائي.

في ألمانيا، من المتوقع أن تبدأ جلسات المحاكمة الأولى في جميع أنحاء العالم حول التعذيب الذي تمارسه الدولة في سوريا في عام 2020، بعد توجيه الاتهام إلى مسؤولين سابقين في إدارة المخابرات العامة السورية في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وما زالت هناك إجراءات قانونية مماثلة وتحقيقات في فرنسا والسويد والنمسا.

“أريد تقديم المسؤولين عن التعذيب في نظام الأسد للمحاكمة”، قال أحد المدعون في النرويج وهو سبق اعتقاله من قبل المخابرات العامة السورية وتعرض لوسائل التعذيب المختلفة.

وأضافت مدعية أخرى، امرأة\* احتُجزت ثلاث مرات، “عندما غادرت السجن في 2013 لم أكن سوى جثة مليئة بالندوب. ما زلت أعاني من عواقب التعذيب. إن اتخاذ إجراء قانوني هو طريقي لرفع صوت جميع النساء السوريات الأخريات اللواتي يعانين نفس الشيء، حتى اليوم، في سجون الأسد. أنا واثقة من أن السلطات النرويجية ستبدأ تحقيقات للمساعدة في مساءلة المسؤولين”.

قدم المدعون الشكوى إلى جانب المركز السوري للبحوث والدراسات القانونية ومجموعة ملفات قيصر والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، المركز الأوروبي لحقوق الإنسان الدستورية (ECCHR) ولجنة هلسنكي النرويجية (NHC)، يشكل عمل هذه المنظمات، من خلال بحثها وتحليلها القانونيين أساس الشكوى الجنائية، جنباً إلى جنب مع المدعين/ات.

كما هو الحال في البلدان الأوروبية الأخرى، يستند الإجراء القانوني في النرويج إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية. إن الهدف من الشكوى الجنائية، لهذه الحالات الفردية التي تعتبر مثلاً على منهجية التعذيب في ظل قمع الأجهزة الأمنية، هو أن يقوم القضاء النرويجي بالتحقيق مع مسؤولي المخابرات الـ 17 الذين تم تحديدهم، وكذلك أولئك الذين لم يعرفوا بعد بالإسم، وإصدار مذكرات اعتقال دولية.

ملاحظة: لن يتم نشر أسماء الشهود لأسباب أمنية.